علاقة المحيط الإجتماعي والإقتصادي بالعود للجريمة

د. زبوج سامية
أستاذة محاضرة ب
جامعة البليدة 2

ملخص:

تـدور الفكـرة العامـة للمقـال حـول ظـاهرة الجريمـة والعـود للجريمـة باعتبارهمـا إحـدى الظـواهر الاجتماعيـة التـي تتفشـى فـي مختلـف المجتمعـات والتـي تسـتدعي إعطـاء تفسـير لهـا والبحـث فـي مـدى تأثيرهـا علـى حيـاة الأفـراد، الجماعـات والمجتمعـات فضـلا عـن معرفـة أهـم العوامـل التـي تحكـم مسـارها، إذ نهـدف مـن خـلال هـذا المقـال إلـى التركيـز علـى اهـم الأسـباب والعوامـل تـأثيرا فـي حـدوث الجريمـة وفـي إعـادة حـدوثها وهـذا أخـذا بعـين الاعتبـار كـل مـن الجوانـب الاجتماعيـة، الاقتصـادية، الثقافية والنفسية المرتبطة بها.

الكلمات المفتاحية:

انحـراف – جريمـة – عـود للجريمـة – فقـر-الأسـرة- التنشـئة الإجتماعيـة –المدرسـة – الرفـاق- وضعية اقتصادية

Résumé:

L'idée principale du présent article est basé sur le phénomène de la criminalité et et sa récidive étant donné que c'est l'un des phénomènes sociaux les plus répondu dans de différentes sociétés et qui nécessite de plus amples études afin de découvrir leur impact sur la vie des individus, des groupes et des sociétés.

Au vu de ce qui précède, nous nous basons sur les facteurs majeures sociales, économiques, culturelles et psychologiques qui engendrent la criminalité et sa récidive .

Mots clés:
Déviance - crime – retour a la criminalité - pauvreté - socialisation –école – Camarades- situation économique.

تمهيد:

تشهد عدة مجتمعات ومن بينها المجتمع الجزائري عدة تحولات في شتى الميادين الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية ...إلخ، مما أدى لحركية سريعة وتغيرات اجتماعية على مستوى الوحدات الكبرى والوحدات الصغرى، ومن بين هذه التحولات والتغيرات ظهور اضطرابات وتصدعات على مستوى الأسر مما فتح مجالا واسعا للانحراف وظهور عدة مظاهر للاجرام وهي من أبرز الظواهر المخلة بالنظام الاجتماعي.

لقد استقطبت ظاهرة الجريمة عدة باحثين من مختلف التخصصات، إذ أن هناك عدة دراسات أقيمت على جنوح الأحداث وعلى عودة الحدث للانحراف، وكدلك هناك عدة دراسات خصت الراشدين وعودتهم للجريمة، فموضوع الجريمة وتكرارها أي العود للجريمة يعد من المواضيع الشائكة والمعقدة والتي يصعب حتى الحصول على احصائيات بخصوصها نظرا للحساسية التي يثيرها الموضوع.

تستدعي ظاهرة الجريمة والعود للجريمة تمعنا للكشف عن أسبابها والعوامل المرتبطة بها نظرا لانعكاساتها السلبية والخطيرة على الأفراد والمجتمع بصفة عامة، إذ تعد الجريمة في علم الإجرام ظاهرة اجتماعية وعلى هذا الأساس سوف نحاول عرض أهم العوامل المتسببة في السلوك الاجرامي والعود للجريمة ومنه الكشف عن العلاقات التشابكية بين الجريمة والعود اليها، وهذا بإبراز تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية على الافراد وكدلك بابراز تأثير العلاقات بغيرهم من الأفراد واختلاطهم بهم وبالمؤسسات التي تحيط بهم .

اد لا يمكن انكار التأثير الكبير الذي يحدثه التغير الاجتماعي من حركية سريعة في اغلب لمجتمعات وفي شتى المجالات فكلها عناصر اثرت على المفاهيم الشخصية للافراد مما أحدث التغيير في نظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية وهذا بدوره أدى الى تحولات في الشخصية أثرت في السلوك الإنساني في المجتمع بشكل عام.

بعض المفاهيم الأساسية:

مفهوم الانحراف:

لقد لقي مفهوم الانحراف عدة تعاريف ارتبطت أساسا بالمعايير والقيم وكذلك بالثقافات الفرعية المختلفة باختلاف المحيط المعيشي. وكما أن مظاهر الانحرافات تتعدد وتختلف من مجتمع لآخر وما قد يعتبر انحرافا في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر.

يقصد بالانحراف باللغة الفرنسية la Déviance والمقصود بها هو الميل والخروج عن الطريق. ويعرفه علماء النفس وعلى رأسهم سيرل بيرت (Cyrl Burt) أن الانحراف هو "افراط في التعبير عن قوة الغرائز وشدة انفعالها لدى بعض الأفراد، فهو سلوك غير اجتماعي وهو بمثابة الخرق للأعراف والتقاليد والقيم الاجتماعية وهو الخروج عن القواعد ومعايير الضبط الاجتماعي" (Maurice Gusson,

1992, p 391)، وكما عرف كدلك على انه "سلوك خاطئ للفرد أثناء محاولته شق طريقه في الحياة طمعا في تحقيق عمل أو مركز اجتماعي...أو الاندماج مع جماعة معينة"(سليم نعامة، 1985، ص25).

ويعرف علماء الإجتماع الانحراف ومن بينهم سبورت (sport) على أن "الانحراف هو محاولة من المشاركين للابتعاد عن القواعد الثقافية المقبولة للسلوك"(محمد عاطف غيث، 1972، ص 219)، وعرفه كذلك السيد علي الشتا "أنه السلوك الذي يخرج على التوقعات المشتركة والمشروعة داخل النسق الاجتماعي"(السيد علي الشتا، ص 50).

ويرى كلينارد أن "الانحراف هو السلوك الذي يجلب السخط الاجتماعي من لدن أفراد المجتمع لتحديه العرف والتقاليد الاجتماعية"(دينكن مشال، 1986، ص 73)، وعرف كذلك على أنه "كل خروج على ما هو مألوف من السلوك الاجتماعي دون أن يبلغ حد الاخلال بالأمن الاجتماعي بصورة ملحوظة أو خطيرة تهدد الاستقرار الداخلي للمجتمع"(العويجي مصطفى، 1998، ص24).

أما من الناحية القانونية فيعرف بأنه "أي فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض أمره على المحكمة ويصدر فيه حكم قضائي"(سليم نعامة، 1985، ص21).

وبهذا يكون الانحراف هو ذاك السلوك والتصرف الغير سوي والذي لا يتماشى مع قيم المجتمع العرفية والدينية والتقاليد الاجتماعية، ومنه فإن الانحراف يشير إلى جملة من السلوكات والتصرفات السيئة التي تلقى الرفض من طرف المجتمع.

مفهوم الجريمة:

لقد عرفت الجريمة قانونيا على أنها " كل عمل يعاقب عليه بموجب قانون أو ذلك الفعل الذي ينص القانون على تحريمه ووضع جزاءا على من ارتكبه"(فتوح الشادلي، 2002، ص 10)، وبهذا تكون الجريمة من هذا المنظور ظاهرة قانونية بحتة على أساس ان الجريمة سلوك يحرمه القانون ويسند هذا السلوك لشخص ويعاقب عليه بعقوبة وجزاء.

وأما من الناحية النفسية فقد عرفت الجريمة على أنها صراعات نفسية داخل الفرد قد تدفعه للجريمة وبهذا قد عرف فرويد السلوك الإجرامي من منطلق نفسي على أنه "انعكاس لما تحتوي شخصية الفرد المريض وهو تعبير عن صراعات انفعالية لاشعورية ولا يعرف المرء صلتها بالأعراض التي يعاني منها"(محمد أبو حسان، 1999، ص161).

فمن وجهة النظر النفسية إن الجريمة عبارة عن سلوك غير مشروع تكونه مصادر نفسية كالكبت والاضرابات الداخلية لاشباع احتياجات خاصة مما يدفع بالشخص إلى الانحراف وارتكاب الجريمة وبهذا يكون هذا السلوك سلوكا مرضيا بعيدا عن السلوك الصحيح الصحي.

أما من الناحية الاجتماعية فقد عرفت الجريمة على أنها "سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت فيها الجماعة جزاءات"(أحسن طالب، 2002، ص22)، وبهذا فالجريمة عبارة عن أحد النماذج السلوكية

التي يفرزها المجتمع وهو سلوك سلبي يتعارض مع مصلحة الجماعة،" إذ يرى علماء الاجتماع بأن الجريمة تشمل جميع الأفعال المرفوضة اجتماعيا"(فوزية عبد الستار، 1985، ص14).

وبهذا يظهر القانون هو الذي يحدد السلوك السوي من غيره وذلك حسب القانون والنصوص التشريعية وليس حسب الضمير الجماعي أو الاتجاهات الثقافية وكما نص عليه دور كايم في اطار معالجته لموضوع الجريمة أن كل فعل يعاقب عليه القانون يعد جريمة ومن الناحية الاجتماعية فالجريمة افراز مجتمعي ونمط من الأنماط السلوكية الإجتماعية والتي تتسبب في مشكلة إجتماعية تتميز بالسلبية ومخالفة الضمير الجماعي والثقافة السائدة وبهذا فالفعل الإجرامي من الناحية الإجتماعية هو الفعل الذي يرى المجتمع أنه كذلك بغض النظر عن كون القانون يحرمه أم لا.

ومنه يمكن أن تكون هناك جريمة بالمعنى الإجتماعي إن توفرت 3 أمور(ابراهيم عبد الرحمن الطخيس، 1983، ص42):

- أن يخالف الفعل أو السلوك قيمة تقدرها الجماعة وتحترمها طائفة هامة من طوائف الجماعة
- أن يخرج أفراد من هذه الجماعة على تلك القيمة بحيث تنظر بقيمة الجماعة إلى الخروج على أنه يشكل مصدر خطر كبير على تلك الجماعة .
- وجود اتجاه عام نحو الضبط والالتزام من طرف الجماعة.

وبهدا تكون الجريمة تلك الأفعال التي تمثل خطرا على المجتمع أو تجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه.

ج- مفهوم المجرم:

هناك اتفاق عام حول مفهوم المجرم، إذ عرفه القانونيون على انه "الشخص الذي يرتكب الفعل الاجرامي متى أسند إليه ذلك بشكل جدي"(زكي أبو عامر، 1985، ص51)، وبهدا فالمجرم هو الشخص الذي يدان أمام القضاء بحكم قضائي وبهذا فإن المجرم من المنظور القانوني هو كل شخص يثبت ارتكابه للفعل الاجرامي بمقتضى حكم قضائي نتيجة انتهاكه للقانون الجنائي الذي تقرره السلطة التشريعية وهذا ما تعاقب عليه الدولة.

د- مفهوم العود للجريمة:

يعتبر مفهوم العود للجريمة مفهوما قانونيا بالدرجة الأولى والذي يقصد به تكرار الجريمة لأكثر من مرة ويسمى بلغة القانون "العائد" وفي القانون العقابي الجزائري يدل مصطلح العود على حالة الفرد الذي يعاقب للمرة الثانية على الأقل لارتكابه جناية أو جنحة أو مخالفة(الطيب نوار، 2004، ص44).

وقد عرفه أحمد حبيب السماك على أنه "ثاني البدء وهو الرجوع الى الشيء بعد البدء فيه ويكفي الرجوع للشيء مرة واحدة ليسمى الفعل عودا ويسمى فاعله عائدا"(أحمد حبيب

السماك، 1985، ص24)، كما يرى فاروق سيد عبد السلام "أن المجرم العائد في نظر علم العقاب هو السجين الذي سبق ايداعه في السجن من قبل بسبب الحكم عليه في جريمة..."(فاروق سيد عبد السلام، 1989، ص18)، وكما عرفها رمسيس بهنام ان "العودة إلى الاجرام أن يرتكب الشخص جريمة بعد الحكم عليه نهائيا في جريمة سابقة "(رمسيس بهنام، ص172).

ومنه فإن العود للجريمة يتطلب حدوث جريمة سابقة ومن ثم حدوث جريمة أخرى وهذا بإصدار حكم قضائي بحق مرتكب الجريمة للمرة الأولى وكذلك للمرة الثانية، وكذلك ضرورة ان يكون الحكم المنفذ هو الدخول للسجن والعود للسجن من جديد.

1- أهم العوامل المرتبطة بالانحراف والجريمة:

هناك عدة عوامل ترتبط ارتباطا وثيقا بالانحراف والاجرام لأول مرة ،هذه العوامل التي لها علاقة مباشرة بالبيئة الأسرية وطبيعة التنشئة الاجتماعية وكدلك بالبيئة الاقتصادية التي كان يعيشها الفرد، وكما ان للبيئة الخارجية والتي اقصد بها البيئة الخارجية عن المحيط الأسري دور في ظاهرة الجريمة وهي المتعلقة بجماعة الرفاق، وكيفية مضي وقت الفراغ. وعلى هذا الأساس سوف أعرض هذه العوامل في النقاط التالية:

أ- عوامل مرتبطة بالبيئة الأسرية:

تعتبر الأسرة النواة الأولى التي يتعامل معها الأطفال منذ ولادتهم، فهي جد مهمة نظرا لعلاقتها المباشرة بنوعية السلوكات والتصرفات، فبوجود محيط أسري سوي وتنشئة اجتماعية سليمة يتفادى الفرد الوقوع في الانحراف والجريمة.

اذ تؤكد الدراسات الاجتماعية والنفسية أن تجارب التعلم الأولى للأطفال في التنشئة المبكرة تؤسس أنماط سلوك وعادات وتصورات تتسم بالديمومة والتأثير في استجابات الفرد عند النضج(سونياهانت 1988، ص 166)، وبهدا فإن التركيز على البيئة الأسرية يعتبر بمثابة تبنى للأفكار التي نظرت للجريمة كظاهرة اجتماعية، وهدا كون الاسرة الوحدة الاجتماعية الأساسية المرتبطة بتقرير النماذج السلوكية وبتشكيل وصقل شخصية الفرد.

وبهذا يتضح أن التنشئة الاجتماعية مسار لاكتساب المعارف والقيم فهي تمكن من التكيف مع الأفراد ومع المحيط الاجتماعي وكما هي الوسيلة التي تمكن من ربط الفرد بالمجتمع، والتي تتشكل خلالها معايير الفرد ومهاراته ودوافعه واتجاهاته وسلوكه لكي تتوافق وتتفق مع تلك التي يعتبرها المجتمع مرغوبة، وكما تحسن دوره الراهن أو المستقبلي في المجتمع، وتبدأ هذه العملية الحيوية من اللحظة الأولى لولادة الطفل وتستمر مدى الحياة(عيسوى عبد الرحمان،

1993، ص 214)، وتتضمن هذه العملية مهارات الفرد إلى جانب قيمه ومثله ومعاييره وأنماط سلوكه. ومن بين العناصر المؤثرة على عملية التنشئة نجد ظهور عدة متغيرات جديدة كالتحضر، استعمال وسائل تكنولوجية، ظهور قيم وعادات دخيلة.....الخ، مما اثر على الاسرة في حد داتها و في كيفية ادائها لوظائفها الطبيعية والاجتماعية. فكل من التفكك الأسري او الطلاق، مظاهر العنف كضرب الأب للأم والأبناء، انحرافات لدى أفراد الأسرة،... إلخ كلها مؤشرات تبرز محيط أسري متصدع تسوده تنشئة اجتماعية سلبية تتميز بالعنف وضعف العطف والحنان، "وكما تبين أن أطفال الآباء المتسلطين يعانون من الخجل الزائد والانطواء واضطراب السلوك وهم أكثر اعتمادية على الغير وأقل شعبية بين أقرانهم وأقل قدرة على التنافس وأقل توافقا وأكثر عدوانية"(السيد رمضان، 1985، ص162)، هذا من جانب العنف والتسلط، أما من جانب التفكك الأسري فهذا يتسبب في انهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها خاصة عندما يفشل عضو أو أكثر في الالتزام بدوره، فعلى سبيل المثال في ألمانيا توصل يون هوبر(نبيل عبد الفتاح حافظ وآخرون، 2000، ص 109) من دراسة 110 من المجرمين الذين حكم عليهم قضائيا فتوصل الى أن 54% قد أحاطت بهم ظروف أسرية سيئة.

فالتاريخ الاسري الحافل بالاضطرابات يؤثر بالضرورة على تنشئة الاطفال و منه نستنتج ان المناخ الاسري يؤثر في الفرد سواءا بالسلب أو بالإيجاب بحيث أن أساليب التربية والتنشئة تختلف من أسرة لأخرى، فالإحساس بالمساندة والاهتمام من طرف المحيط الأسري يعطي راحة نفسية للفرد وثقة أكثر وبهذا يدرك الفرد أن هناك أفرادا يمكن الرجوع إليهم عند الحاجة. إذ تتسم المساندة الأسرية بالحب والحنان والتواصل والإيجابية مما يمكن الفرد من تجاوز المشاكل الاجتماعية والضغوطات وهدا الاخير يرفع ويزيد من درجة تقدير الشخص لذاته، وكما ان الإحساس بالمشاركة والمساندة يوحي بالحماية اد ان "الأسرة وما تقدمه من توجيهات وإرشادات تساهم في بناء شخصية وسلوك الأبناء الذي ينعكس على نموهم النفسي والاجتماعي، ومن المهام الأساسية للأسرة أنها تعمل على عملية الضبط الاجتماعي الذي يكون بمثابة الدليل الموجه للقواعد الاجتماعية والذي يظهر على شكل نظام اجتماعي مرجعي "(محمود حسن،1981، ص39) وهدا هو الاساس في تكوين شخصية الفرد.

من بين الظروف المرتبطة بالبيئة الداخلية بما فيها الأسرة نجد الظروف السكنية للأسرة إذ أن الظروف السكنية المزرية وضيق المنزل وهشاشته وكذلك المحيط السكني البالي ..الخ، كلها عناصر تؤدي لكثرة المشاكل السلوكية والعلاقاتية داخل الأسرة الواحدة مما يدفع بالفرد للهروب إلى المحيط الخارجي هربا من المحيط الداخلي أو الأسري وبهذا يتم قضاء مجمل

الوقت خارج المنزل، وبالتالي فإن الفرد يكون أكثر عرضة من غيره إلى الانحراف والجريمة. فالمسكن الضيق مع كثرة عدد أفراده يحد من النمو النفسي والاجتماعي لأفراد الأسرة نظرا لتواجدهم بحيز مكاني جد محدود وهذا يولد ضغوطات ومكبوتات تفقد الفرد توازنه نظرا لعدم تمكنه من فقدان شحناته السلبية.

فالمسكن له علاقة مباشرة بالقدرة الاقتصادية للأسرة وغالبا ما تكون سكنات الأحياء الفقيرة جد متواضعة مع ضيق الحيز المكاني ورداءة في التهوئة وبهذا يصبح الفرد عرضة للهروب من محيطه الداخلي المتميز ببيئة أسرية غير سوية، مستوى اقتصادي متدني ومسكن غير لائق، هذا الهروب الذي يقوده مباشرة إلى المحيط الخارجي والذي يتم التعرض فيه لمجمل المغريات والانحراف إذ يصبح أرضية للاحتكاك بعدد من المنحرفين والمجرمين.

وهذا ما يقود للكلام على البيئة الخارجية من محيط مدرسي وجماعة الرفاق.

ب- عوامل مرتبطة بالبيئة الخارجية(خارج مؤسسة الأسرة):

إن الكلام عن البيئة الخارجية يجعلنا نشير إلى ما هو عليه المجتمع من تباين في المحيط ،محيط غني،محيط فقير، محيط به ملاهي، محيط ليست به ملاهي، محيط به وسائل للترفيه وآخر لا .....الخ، وهذا ما قد أشار إليه العلامة ابن خلدون في كتابه "المقدمة"(عبد الرحمن بن خلدون، 1978،ص381-390) الذي أبرز من خلاله مظاهر الانحلال التي تتفشى في المجتمع نظرا لعوامل عدة أهمها التحضر وإفراز عادات للتقدم تنشئ بدورها عدة فرص للانحراف والجريمة.

إذ لطالما وجد أفراد يقبلون على الانحراف والجريمة لاحتكاكهم ببيئات خارجية تشجعهم على ارتكاب أعمال إجرامية.

وكما حاول (إميل دور كايم) تفسير الانحراف من خلال نوعان من التضامن، النوع الأول هو التضامن الآلي ويتمثل في التكاتف والتعاون بين أفراد المجتمع من خلال التشابه ووحدة مشاعر أفراده ومعتقداتهم وأفكارهم وعاداتهم وتقاليدهم، وهذا النوع يوجد في المجتمعات البدائية البسيطة، والنوع الثا ني هو التضامن العضوي وفي هذا النوع يظهر التمايز بين أفراد المجتمع في مشاعرهم ومعتقداتهم وأفكارهم مما يحدث نوعاً من الاختلاف في الوظائف والعلاقات بين أفراده، ويمكن ملاحظة هذا النوع من التضامن في المجتمعات المتطورة مادياً، ومن خلال هدا النوع من التضامن يبرز في المجتمع حالة من الاختلال تؤدي الى درجة انهيار المعايير وظهور وضع اللامعيارية أي الانوميا وهي المرض المجتمعي، ونتيجة لهدا الوضع الجديد تنطلق افعال متحررة للافراد تتعارض مع النظام العام للمجتمع .

وبهدا يتسبب التغير الاجتماعي في عدة تحولات منها تحولات على مستوى الادوار الاجتماعية التي يقوم بها الافراد والنظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي ...الخ، وكما يتفق جنزبرج(احمد زايد،

2001، ص 19) مع هدا الطرح حيث يرى ان التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل أو الجزء وفي شكل النظام الاجتماعي ولدلك فإن الافراد يمارسون ادوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانو يمارسونها خلال حقبة من الزمن.

ان الكلام على البيئة الخارجة عن الاسرة لا يتوقف عند المحيط المثمثل في الشارع فقط بل كدلك المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة والتواصل التعليمي، اذ تعتبر المدرسة المؤسسة التربوية الثانية من بعد الاسرة كونها تغرس في الفرد المبادئ والمثل والاخلاق، الا ان بالموازات، الفشل الدراسي يؤدي لفتح مجال خارجي للفرد تكون فيه اكثر حرية واكثر راحة لإقامة تصرفات بدون وصايا وبدون رقابة رسمية كرقابة الاهل والاستاد، اد للمدرسة أثر فعال في سلوك وفي بناء الشخصية في مختلف الأطوار.

فالفشل الدراسي يؤثر تأثيرا مباشرا على الفرد لعدة أسباب منها القصور العقلي وعدم الرغبة في التواصل التعليمي، مما يؤدي كدلك للشعور بالنقص والعجز، وهدا ما يدفع به للبحث عن رفقاء يشاطرونه نفس الاوضاع والاهتمامات وكلها امور تدفع بالفرد لتبني أساليب جديدة في التعامل والتي لطالما تكون مضادة للمجتمع.

فغالبا ما يعتاد الفرد على رفقاء السوء والتي لهم نفس الظروف المعيشية و نفس الميولات وبالتالي تشكيل جماعة رفاق يقودهم الانحراف الى الجريمة، اذ يؤثر افراد الجماعة كل واحد في الاخر بحيث يدخلون في علاقات تفاعلية وهدا على حسب مقدرة كل واحد منهم في الإقناع وقوة الشخصية.

وكما تتيح هذه الجماعات فرصة اكبر من الحرية لأعضائها فيتصرفون بأكثر حرية تحقيقا لرغباتهم ولطالما تكون هده التصرفات تعويضا عن الحرمان العاطفي والنفسي والاجتماعي والمالي الذي يعانون منه.

3- أهم العوامل المسببة في العود للجريمة:

تتسبب عدة عوامل وبيئات بظاهرة العود للجريمة فكل من العامل الإجتماعي، الإقتصادي، الثقافي والنفسي دور أساسي ومحوري في عملية العود للجريمة وتزايد إنتشار السلوك الإنحرافي. إذ يمكن حصر هده العوامل في فئتين من الاسباب وهي كالتالي:

أ- عوامل داخلية مرتبطة بالعائد:

ان ما لا شك فيه هو الإرتباط الوثيق بين العود للجريمة والجريمة الاولى وكل من مرحلة الطفولة وطبيعة التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد وكدلك مرحلة الشباب وما يحيطها من خصوصيات، اد تعتبر مرحلة الشباب من اهم المراحل التي يمر بها الفرد في حياته كونها تتسم بالنضج الفكري والعقلي ومن تم اتخاد مسار معين في الحياة على اساس انه قد بنى مواقفه واتجاهاته والتي تشكل بدورها شخصيته، فكل من:

-التحصيل الدراسي الضعيف

-التدخين المبكر

-تعاطي مواد ادمانية

-السلوكات العدوانية

كلها عناصر مساهمة في ارتكاب الجريمة للمرة الاولى ومن ثم اعادتها، وكما يرى محمد البابلي ان السجن يمثل صدمة تهدم شخصية الانسان مما يدفعه للعود الى الجريمة بعد خروجه من السجن(محمد البابلي واخرون، ص 124)، فكأن بمجرد ان يرتكب الفرد أول عمل خارج عن القانون فإنه يفقد مقومات الضبط التي كانت تربطه قبل الانحراف والقيام بالجريمة.

فالضغوط المنتتالية تؤثر على الفرد وتؤدي به لعدم التوازن ويمكن القول ان المشكلة ليست في الضغوط بل في كيفية إدراك الفرد لها وكيفية التعامل معها، اد لطالما يعاني خريجي السجون من عدة اعراض نفسية منها:

-اضطرابات في النوم والكوابيس

-التردد

-عدم الثقة في الغير

-التوتر والعصبية

-فقدان القوة والارادة

-تفكير مشوش وغير منظم

-ظهور عدة مشاعر مكبوتة تتميز بالسلبية

-عدم الرضى وعدم بناء أهداف مستقبلية

-حساسية زائدة

-القلق

-الحزن والاسى

-نوبات من البكاء

فكل هده الأمور تبرز الشخصية الخفية والتي تشجع الفرد على تكرا ر الجريمة، اذ ان السلوك الاجرامي هو "حصيلة صراعات شعورية خفية يعاني منها المنحرف فترة طويلة، فالمؤشرات الشعورية والاشعورية من العوامل التي تؤدي الى اختلال في الشخصية او تجعل صاحبها مهيأ للانحراف إذا ما اتحدت مع عناصر أخرى"(هدى محمد قناوي، 1992، ص 188)، اذ تلعب الاضطرابات النفسية المتراكمة مند الطفولة دورا رئيسيا في العود للسلوكات الاجرامية.

وكما ان للقيم والاخلاق الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية والاجرامية وكدلك القضاء على نية العود للجريمة فقوة القيم ومستواها يفوق دور أية مؤسسة تربوية وقانونية لان التعامل يتم مع الضمير الإنساني والذي يعمل على توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق، إذ ان الضبط لا يتحقق الا من خلال عوامل ترتبط بكل من القيم الدينية، العرف، التقاليد... الخ والتي تهدف الى تنظيم العلاقات بين الافراد خاصة ادا ما خرج فرد عن القاعدة الضابطة للسلوك الجمعي.

ليس هدا فحسب بل أن بالدخول للسجن أول مرة والاختلاط بالسجناء الاخرين قد يتعلم الفرد من السجناء وأصحاب السوابق أساليب وأفكار جديدة عن الجريمة بسبب الاختلاط داخل السجن، فكل هده الامور تعطي حافز لإعادة الكرة في الاجرام وهدا الثأثر يرجع لعدة اسباب من بينها ضعف القيم، ضعف الشخصية، تدني المستوى التعليمي للعائد ...الخ. وقد ابرز سذرلاند(ابراهيم عبد الرحمن الطخيس، مرجع سبق ذكره، ص98) في نظرية المخالطة كيفية انتقال السلوك الإجرامي من خلال الاحتكاك بالمنحرفين وكيفية تعلم الأساليب الإجرامية التي تشجع على ارتكاب الجريمة وهدا من خلال علاقات شخصية وثيقة بين الأفراد المنحرفين.

زيادة على ما سبق نجد أن قضية الوصم الذي يشعر به الفرد بعد خروجه من السجن يحط من معنوياته بحيث يصبح ينظر للأمور بسلبية وبحساسية زائدة خاصة إن لاقى الرفض من طرف الأهل والمجتمع على حد سواء، مما يؤدي به لمواجهة عدة صعوبات اجتماعية، نفسية، اقتصادية...الخ وهذا ما أكده " أودين لمبرت"(نبيل رمزي، النظرية 1999، ص ص 354-355) في نظرية الوصم أن الإنحراف عملية اجتماعية تقوم بين طرفين طرف الفعل الإنحرافي وردة فعل المجتمع تجاه ذلك الفعل الإنحرافي، وكما يرى محمد البابلي(محمد البابلي وآخرون، 1983، ص 124) أن الإحساس السلبي بعد الخروج من السجن يدفع بالفرد للعود للجريمة، اذ أن عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم ومعاملتهم بالنفور فهي طريقة عزل وهذا الأخير كثيرا ما يدفع بهم للعود لإرتكاب الجرائم .

وبهذا تكون لقضية الوصم تأثير نفسي على الفرد مما يؤدي به التفكير للعود للجريمة خاصة إذا ما كانت ظروفه الاقتصادية حرجة، فهذه الأخيرة في حد ذاتها دافع في تكرار الجريمة من طرف الفرد عدة مرات من أجل التغلب على الظروف القهرية والتى ليس بإستطاعته تجاوزها، فالوضع الاقتصادي المتدني من أكثر العوامل المؤدية للعود للجريمة سواء كان ذلك من إنعدام الدخل أو إنخفاضه، فللإستقرار واللإستقرار المادي أثر كبير في حدوث ظاهرة العود.

ومن بين الجهودات المبذولة في المجتمع الجزائري بغية التقليص أو القضاء على ظاهرة العود للجريمة هو سن إتفاقية بين كل من وزارة العدل ووزارة التضامن الوطني وقضايا المرأة هدفها تحديد تدابير خاصة لإعادة إدماج خريجي السجون وهذا بتوفير فرص عمل لهم من خلال برامج إعادة الإدماج التي

توفرها وكالة التنمية الاجتماعية مثل برنامج الشبكة الاجتماعية، برنامج التنمية الجماعية، منحة أنشطة الإدماج الاجتماعي، أنشطة الإحتياجات الجماعية....الخ، إلا أن هذه البرامج تعتبر مؤقتة وذات منح قليلة نسبيا مما لم يعطي فعالية وصدى قوي لهذه البرامج الإدماجية.

ب- عوامل خارجية مرتبطة بالبيئة المحيطة بالعائد:

إن السلوك الإنساني ما هو إلا نتاج لعمليات ديناميكية مستمرة يقيمها الفرد أخذا بعين الإعتبار لخصائصه الشخصية والتكوينية ومختلف قدراته مع الأطراف الأخرى والمحيط الخارجي عنه بكل ما يحتويه من ظروف، مواقف، تغييرات....الخ، إذ لا تتعلق العوامل بشخصية العائد فقط بل "تتصل بالوسط الذي يعيش فيه ويكون من شأنها التأثير على سلوكه وتوجيهه نحو اقتراف الجريمة"(محمد شلال العاني، علي حسن طوالبة، 1998، ص161) كون العوامل البيئية عبارة عن "مجموعة المؤثرات الطبيعية والدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها من القوى الاجتماعية المتواجدة في بيئة الفرد والتي يمكن أن يكون لها أثر مباشر أو غير مباشر على شخصيته وسلوكه الاجتماعي"(أحمد حبيب السماك، 1985، ص194).

فللبيئة السكنية اثر واضح في العود للجريمة نظرا لإرتباطها بمجموعة من العوامل والمؤثرات والتي تؤثر بدورها على نفسية الفرد وسلوكه وبهذا تكون النتيجة إعادة نشوء ظاهرة العود للجريمة، فالفرد بصفاته الشخصية ومميزاته الطبيعية ليس بالعامل الأساسي والوحيد للإجرام بل الوسط الاجتماعي هو العامل الآخر المهم لنشوء ظاهرة العود.

وكما يرى زكي السنوي أن للبيوت الرديئة والأسر المتصدعة أثرها الكبير في ظاهرة العود إضافة إلى العيش في مناطق تكثر فيها الجريمة وتنتشر فيها الرذيلة، فكثير من العائدين ينحدرون من هذه الأسر والبيئات، ومن السهل على هؤلاء الإنحدار في طريق الجريمة، والعود إليها ثانية بسبب أوضاعهم الاجتماعية وحياتهم البيئية "(معتصم زكي السنوي، 2003، ص40).

فمن بين أهم المسببات في العود للجريمة هو الإحتكاك والرجوع للصحبة السيئة، فكل من الإختلاط والتجاوب والتفاعل مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق الممارسات الإجرامية الأولى تدفع بالفرد لإعادة الكرة والعود للجريمة فالفرد يتأثر بسرعة بأصدقائه ورفاقه الذين لا يختلفون عنه بمزايا العمر والثقافة والميول والإتجاهات.

ومن علماء الإجرام الذين إهتموا بدراسة أثر الصحبة في إرتكاب الفرد للسلوك الإجرامي العالم (سذرلاند) الذي وضع نظرية (الإختلاط المغاير) وينطلق سذرلاند في نظريته هذه من فرضية أساسية مفادها أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث يتعلمه الفرد من خلال إختلاطه بأفراد آخرين وذلك لعملية التواصل أو التفاعل الاجتماعي بين الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة في المجتمع الواحد، وأن مثل هذا الاتصال لا يتم إلا بين الأشخاص على درجة متينة من الصلة الشخصية أو على

درجة واضحة من الصداقة والزمالة، وهذا يعني أن يكون بين هؤلاء الأفراد علاقات أولية مباشرة، ويرى ابراهمسن أن بعض الشباب يرتكبون جرائم تحت ضغط وظروف معينة أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ومن هؤلاء المجرم بالمخالطة الذي يقع ضحية الرفقة السيئة التي تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية(احمد مصطفى خاطر، 1984، ص351)، فإذا غلب على البيئة الاجتماعية طابع الفساد فإن الفرد سيتأثر بذلك مما يدفعه لإرتكاب الجريمة والعود لها مرة تلوى الأخرى.

وبهذا تكون للبيئة المحيطة بالعائد أثر واضح في ظهور الجريمة من جديد لأنها تكون مرتبطة بمجموعة من العوامل والمؤثرات المادية والبيئية المحيطة به والتي لها أثر جسماني ونفسي عليه يترجم من خلال طريقة سلوكه مع الأفراد المحيطين به.

خاتمة:

على ضوء ما تم تقديمه يتضح أن لكل من الإنحراف، الجريمة والعود للجريمة عوامل وأسباب مشتركة تكون في البداية مشكلة الإنحراف ومن ثم الجريمة وغالبا العود للجريمة ما لم تتغير وتتحسن الظروف والعوامل المؤثرة على الفرد من محيط أسري، محيط اجتماعيى، الرفقة والأصحاب، المستوى الاقتصادي...الخ وبصفة عامة المناخ الذي يعيش فيه الفرد ويحيط به.

إذ أن كل من الإنحراف، الجريمة والعود للجريمة ظواهر لا تأتي من العدم بل ترجع لأسباب متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تنشئة اجتماعية غير سوية زيادة على حالات الطلاق والإنفصال وكذلك العنف الذي يظهر من خلال سلوكات الأبويين.
- الرسوب المدرسي المتكرر وعدم امكانية التواصل مع المدرسة والقيم الثقافية المدرسية
- ضعف القيم والأخلاق.
- المستوى الاقتصادي المتدني زيادة على حالات البطالة وفرص العمل الضئيلة مما لا يسمح بالإندماج الاجتماعي.
- عدم استغلال أوقات الفراغ إيجابيا والإختلاط مع الرفاق وجماعة السوء والرجوع لمصاحبة نفس الجماعة حتى بعد الخروج من السجن.

فكل هذه العناصر تتسبب في حدوث الإنحراف ومنه لحدوث الجريمة ومن ثم تكرارها فهذه العناصر المتواصلة في حيات الأفراد تؤدي إلى إعادة إنتاج أنماط السلوك الإجرامي من جديد والعلاقات غير السوية، فلإحتياجات الأفراد علاقة جد وطيدة بالمراحل العمرية وبالأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية...الخ.

إذ أن هناك عدة عوامل وخلفيات مشجعة لحدوث الإنحراف، الجريمة وتكرارها وهذا ما يثبث أن الجريمة ظاهرة اجتماعية وخلقية وسياسية واقتصادية قبل ان تكون حالة قانونية، فهي عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع.

قائمة المراجع:

1- Maurice Gusson , Traité de sociologie , PUF, Paris, 1992, p 391

2-سليم نعامة، سايكولوجيا الانحراف ،ط1،كتب الخدمات الطباعية، الاردن ،1985 ، ص25

3-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار الكتب الجامعبة، الاسكندرية، 1972، ص 219.

4-السيد علي الشتا، علم الاجتماع الجنائي، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ص50.

5-دينكن مشال، معجم علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد حسن، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص73.

6-العويجي مصطفى، التربية المدنية كوسلة للوقاية من الانحراف، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،1998، الرياض، ص24.

7-فتوح الشادلي، علم الاجرام العام، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 10

8-محمد أبو حسان، أحكام الجريمة والعقوبات في الشريعة الإسلامية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص161.

9- أحسن طالب، الجريمة والعقوبات والمؤسسات الاصلاحية، دار الطليعة للنشر والطباعة، ببيروت، 2002، ص22.

10- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص14

11- ابراهيم عبد الرحمن الطخيس، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1983، ص42.

12- زكي أبو عامر، دراسة في علم الاجرام والعقاب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1985، ص51.

13- الطيب نوار، جريمة القتل في المجتمع الجزائري، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص44.

14-أحمد حبيب السماك، ظاهرة العود للجريمة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1985، ص24.

15- فاروق سيد عبد السلام، العود إلى الجريمة من منظور نفسي اجتماعي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1989، ص18.

16- رمسيس بهنام، النظرية العامة للمجرم والجزاء، منشأة المعارف، الاسكندرية،ب ت، ص172.

17- سونياهانت وجينيفر هيلتز، نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية، ترجمة قيص النوري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ص 166.

18-عيسوى عبد الرحمان، علم النفس الأسري وفقا للتصور الإسلامي والعلمي، دار النهضة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1993، ص 214.

19-السيد رمضان، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص162.

20- نبيل عبد الفتاح حافظ وآخرون، علم النفس الأسري، ط1، مكتبة رثاء الشرق، القاهرة، 2000، ص 109.

21-محمود حسن،الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت،1981، ص39.

22-عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار القلم ،بيروت ،1978،ص381_390.

23-احمد زايد ، التغير الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2001، ص 19.

24-محمد البابلي واخرون، الوجيز في علم الاجرام و العقاب ،دار النهضة العربية، بيروت، ص 124.

25-هدى محمد قناوي، سيكولوجيا المراهقة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1992، ص 188.

26- نبيل رمزي، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 1999، ص ص 354-355.

27- محمد شلال العاني وعلي حسن طوالبة، علم الاجرام وعلم العقاب،ط1، دار المسيرة،عمان، 1998، ص161.

28-أحمد حبيب السماك، ظاهرة العود إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية والفقر الجنائي، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1985، ص194.

29-معتصم زكي السنوي،"أسباب العود إلى الجريمة"، الأمن والحياة، العدد 247، أكادمية نايف للعلوم الأمنية المملكة السعودية، 2003، ص40 .

30-احمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1984، ص351.